

المويزري: إلغاء قرارات علاج بالخارج تبعني بعد توقيع كتاب عدم التعاون مع رئيس الوزراء

شجعان واجهوني أنا وإذا جدتكم على شيئاً وزعمو على كل اهل الكويت، شعب المويزري لا يمكن ان يخون الامانة ولا يساوم ولم اتبع اي طرف من اطراف... واوضح ان وزارة الصحة ليست له علاقة بهذا الموضوع، فهي تتلقى الامر بإيفاد المريض للعلاج متحدياً سمو الرئيس ان ينفذ صدور قرارات العلاج منه او من مكتبه.

وخاطب الرئيس قائلًا: «رحمتهم وظلمتهم وضربتهم» متسائلًا هل هذا قرار صحيح او عادل، ولو كان المريض أحد ابناء اعضاء مجلس الأمة وقام الرئيس بالغاء قرار ايفاده، فمأذ سيكون موقفكم يا نواب الأمة، فهذا ما دار في العلن فما بالناب بالغاء؟ وقال لسمو: «زهب سلاحك يا سمو الرئيس، طقني على كفيك وأنا جاهز وقادر على التحمل، لكن تحمل انت وبعض اذنايك»، مؤكداً «ان هذه محاولة لشراء ولاء شعبي المويزري، ولو كان اهل الكويت اعداءك يا سمو الرئيس ما فعلت بهم ذلك»، وأكد ان التوقيت يوحى بلا شك بانها محاولة لشراء ولاءات حتى تكون ورقة مساومة وضغط يستخدمها الرئيس، منوها ان هؤلاء المرضى هم حالات شعب المويزري، وانها على نفقة سمو الرئيس الخاصة.

وقال: «لا يدعي غدا انه يلغي لنواب آخرين فردي جاهز ولقضايا اخرى ردي سيكون جاهزاً فالدولة ومؤسستها بيدكم ومعلوماتي لديكم واذا كنتم تملكون على اي معلومة اخرجوها للشعب الكويتي واذا كانت غير صحيحة سارذ عليها الرد المناسب».

اي عدد من المرضى، مؤكداً انهم بذلك يريدون ان يساوموني، «فانا لا يمكن ان اساووم على شيء يحاسيني عليه الله، حملت امانة واسباسال عنها يوم القيامة». وأكد انه في يوم الاستنجاب وقف مع السرية للصالح العام حتى لا يحدث تبادل في السب والشتم بين اطراف لاخواننا في مجلس التعاون الخليجي.

وزاد المويزري: «لم اقتنع برد سمو الرئيس ووقعت على كتاب عدم التعاون وبينما كنت اتابع حالة المرضى في سفارات الكويت وجدت انه صدر قرار من مكتب سمو الرئيس بالغاء علاج المرضى»، مطالبا النواب بتقييم هذا الامر من النواحي الشرعية والانسانية متسائلًا: «كيف يجرؤ سمو الرئيس ويلغي قرار علاج لمريض من اجل الانتقام مني؟!».

وخاطب المويزري رئيس الوزراء قائلًا: «لا يا سمو الرئيس انت وحكومتك اذا اردت الانتقام مني طقني انا شخصيا لا تطقني المرضى»، مضيفا ان مريضاً ذهب الى لندن ولم يجد حرجاً للفندق، وآخر يذهب الى المطار ويفاجأ بالغاء تذاكره!

وخاطب النواب قائلًا: «اعرفوا كيف يدار البلد، لا اقبل من الرئيس او اي شخص ان يظلم اهل الكويت، وقال ان هناك حالات اخرى تم الغاء قرار علاجها منها مريض بالسرطان ومريضة مصابة بالفرغينة، وطفل عمره عام يحمل الاكسجين بيديه ولم ينسم الا به، ومريض بمرض الN.F، فاي انسانة واي قرار يتخذ في حق هؤلاء المرضى؟».

وقال ان هؤلاء كانوا يعرفون لسمو الرئيس والآن لا يعرفون ماذا يقولون، مضيفاً: «اذا كنتم تتوافقون على علاج بالكويت او لا تتضمن تقارير طبية W من الجهات المختصة رغم الإحاح على الأخير المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء الشخيشة ناصر المحمد لتعمير تلك الحالات دون اعتبار لأحقية الحالات الحرجة التي تستدعي علاجها بالخارج، واختمت نايف الركبي تصريحه بالتأكيد على الالتزام بحكم المحكمة الدستورية بعدم افساء الاسرار الطبية لأي حالة صحية تقرر اللجنة الطبية المختصة ايفادها للعلاج في الخارج ونبسه على أنه من غير المقبول الخلط بين ما تقوم به وزارة الصحة من واجب تجاه المواطنين وبين الحالات الخاصة التي يتكفل سمو ايفادها من حسابها الشخصي وعلى نفقته الخاصة من مطلق انساني.



شعيب المويزري متحدثاً في مجلس الأمة

سمو الرئيس وتمت الموافقة عليها وفق اتصال جاني من مكتب سمو في اول مايو، موضحاً انه شكرهم على ذلك وقال لهم جزاكم الله خيراً فهذا سيوضع في ميزان حسنات سمو الرئيس.

وقال ان ادارة مكتبه تسلمت قرارات موقعة وموجهة الى ادارة الصحة بارسال المرضى على نفقة سمو رئيس مجلس الوزراء، مضيفاً انه في 15 مايو تواصلت الاتصالات من مكتب سمو الرئيس لكي ارسل لهم الرد سيوجه لرئيس الحكومة

تعلقاً على تصريح المسؤول في ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء، قال النائب شعيب المويزري: إن الرد على ما قاله أحدهم سيكون موجها لسمو رئيس مجلس الوزراء وبالوثائق الدامغة وليس لشخص آخر. وأضاف المويزري في تصريح صحفي قائلًا: وترفع عن التعليق على ما قاله أحد موظفي سمو الرئيس وأقول لسمو الرئيس استخدموا كل وسائلكم فلن تستطيعوا إخفاء الحقائق. وتساءل المويزري متحدياً: هل هناك من لديه الجرأة على المواجهة في تلفزيون الحكومة؟

الركيبي: سمو رئيس الوزراء يتكفل بإيفاد حالات للعلاج بالخارج وفقاً لضوابط لجنة طبية وعلى نفقته الخاصة

الشخصية» للنائب المحترم، مشيراً الى النائب المحترم حاول الضغط قبل وأثناء الاستنجاب الأخير المقدم لسمو رئيس مجلس الوزراء الشخيشة ناصر المحمد لتعمير تلك الحالات دون اعتبار لأحقية الحالات الحرجة التي تستدعي علاجها بالخارج، واختمت نايف الركبي تصريحه بالتأكيد على الالتزام بحكم المحكمة الدستورية بعدم افساء الاسرار الطبية لأي حالة صحية تقرر اللجنة الطبية المختصة ايفادها للعلاج في الخارج ونبسه على أنه من غير المقبول الخلط بين ما تقوم به وزارة الصحة من واجب تجاه المواطنين وبين الحالات الخاصة التي يتكفل سمو ايفادها من حسابها الشخصي وعلى نفقته الخاصة من مطلق انساني.

محل تقفنا، لما تقوم به من واجب ولا تقف بإيفاد أي حالة سسوى الحالات الحرجة التي ليست لها علاج في الكويت مدعومة بالتقارير الطبية الموثقة من وزارة الصحة التي تؤكد ضرورة علاجها في الخارج وذلك تطبيقاً لتوجيهات سمو رئيس الوزراء الشخيشة ناصر المحمد التي تؤكد على الواجب الانساني. وأوضح ان النائب المحترم شعيب المويزري تقدم بطلبات لعلاج 76 حالة بالخارج على نفقة سمو الشيخ ناصر المحمد غير ان اللجنة الطبية الاعداد لنواب او مواطنين وذلك لعدم مطابقتها للشروط السالف ذكرها»، وقال ان اللجنة «تراعي في عملها» الجانب الانساني البحت والبعيد كل البعد عن أي جوانب أخرى، وفي الوقت نفسه «ترفض رفضاً قاطعاً أي حالات ترى أنها تخضع للأهواء

قال وكيل ديوان سمو رئيس الوزراء للشؤون المحلية نايف الركبي ان سمو رئيس مجلس الوزراء الشخيشة ناصر المحمد يتكفل بإيفاد بعض الحالات الصحية الحرجة والحادية التي يتقدم بها بعض الاخوة النواب والمواطنين أو عبر المناشدات التي تنشر في الصحف للعلاج في الخارج من حسابها الشخصي وعلى نفقة سموه الخاصة وذلك وفقاً لضوابط والشروط التي تحدها لجنة طبية خاصة.

وأوضح الركبي في تصريح صحفي ان هذه اللجنة الطبية لا علاقة لها بوزارة الصحة وان كانت تلتزم نفس الشروط التي تضعها الوزارة الا انها لا تتداخل مع المعاملات لوزارة الصحة من قريب أو بعيد. وأضاف ان اللجنة الطبية «هي طالب النائب مسلم البراك الحكومة بتنفيذ حكم محكمة الاستئناف القاضي بالغاء مرسوم تعيين المدير العام لهيئة البيئة، مشيراً الى ان الحكومة وقعت في مخالفة صريحة بعدم تنفيذها لحكم قضائي صادر باسم صاحب السمو الأمير، وقال البراك ان لجنة حماية الاموال العامة ستعد تقريراً خلال اليومين المقبلين بشأن منح الحكومة لارض من املاك الدولة لاحدى الشركات مخالفة للقانون.

البراك: ذهلت من معلومات المويزري حول قضية العلاج بالخارج

شعيب المويزري عن رفض رئيس الوزراء ايفاد بعض الحالات للعلاج في الخارج بعد ان كان قد وافق عليها، مشيراً الى ان كل هذه الحالات التي ذكرها الأخ شعيب عنها العلاج لن النائب شعيب وقع على طلب عدم التعاون مع رئيس الوزراء، وأضاف: يعرف الكويتيون هذا الأمر ويعرفوا كيف يتعامل رئيس الوزراء مع حالات العلاج في الخارج، مشيراً الى ان الحالات التي ذكرها الأخ شعيب شاهدة على الماساة التي تعيشها.

وقال بدلا من تنفيذ الأمر قام المدير العام قبل يومين والذي يفترض ألا يدخل هيئة البيئة قام بعمل عيد ميلاد له في هيئة البيئة وكأنها بيته، مشيراً الى ان الأخت خولة العبيدان تم فصلها عن العمل بحجة انها متغيبه رغم ان لديها حكما قضائياً بإعادتها الى العمل.

قال مقرر اللجنة المالية النائب عبدالرحمن العنجري ان الحكومة تهربت ما يربو على اربعين يوماً عن حضور الجلسات لتهرب من رفع الحصانة عن النائب فيصل المسلم وكذلك عندما استقالت اخذت وقتاً في تشكيلها اكثر من 40 يوماً أخرى.

العمري: الحكومة تتحمل المسؤولية عن تعطيل المجلس

وقال ان الديموقراطيات المحترمة تكون على رؤى وقوانين اما غلبتنا فقط في الاستجابات، متسائلًا: اين اغلبية البرامج والاھداف والرؤى؟ فحزن لسننا ديموقراطية ورئاسة او برلمانية، مشيراً الى ان هناك 44 صوتاً جاهزة اذا ردت الحكومة قانوني المعلمين ومكافاة الطلبة.

الكويتي؟! وأكد ان الفصل التشريعي الثالث عشر الحالي هو أكثر المجالس التشريعية الذي قدم قوانين وتشريعات للحكومة وعلينا مراقبتها اذا كانت تطبق القوانين او لا.

انجزت العديد من التقارير المهمة فبالنسبة للجنة المالية انجزت قوانين مهمة مثل قانون حماية المنافسة وهو قانون منع الاحتكار لكن الحكومة لم تطبقه، مشيراً الى ان اللجنة استدعت وزيرة التجارة والصناعة د.أماني بورسلي للنظر في التعديلات المقدمة وتم اصداره.

وأختمت العمري تصريحه بقوله: «يجب ان يرحل رئيس الوزراء».

واكد العمري ان الكويت تستحق رئيس وزراء جديداً ذا عقلية جديدة تواكب التحديات الاقتصادية والبشرية ولكن الحكومة برئيسها منتهية.

أبدى النائب شعيب المويزري اسفه الشديد من قرار الغاء ايفاد حالات علاج بالخارج على نفقة سمو رئيس مجلس الوزراء الخاصة، مؤكداً انها محاولة لشراء ولاءه فيما يخص الاستنجاب المقدم لسموه وأكد في الوقت نفسه انه لا يخضع لأي مساومات.

وقال المويزري في تصريح صحفي: «ان الكل يعرف اني شخص لا اقبل المساومات ومواقفي تتوافق مع المصلحة العامة بغض النظر عن الشخص الذي تستوجب مساءلته». وأضاف «ان هناك عبثاً وحرباً شخصية تحاك ضدي وعلى شخصياً، فكل موقف وقفت فيه فهو نابع من قناعة لا اخضع لأي طرف، لا حكومة ولا مجلس ولا حتى الشعب، لاني اراعي الله سبحانه وتعالى واراعي المصلحة العامة».

واضاف المويزري ان الجميع يصرف الجريج الشخصي الذي تعرض له بدءاً من منع ابنه من دخول الكلية مروراً بأراضي اشبيلية ومناقصات، مبيناً ان كل هذه الاتهامات من الممكن ان يرد عليها بشكل شخصي، مستذكراً: «لكن ارفض ان يصل البعث الى الاضرار بأهل الكويت من سمو رئيس مجلس الوزراء الشخيشة ناصر المحمد».

وقال ان القضية التي يطرحها الآن لو كانت فني دولة أخرى لسقط الرئيس وعزل من منصبه، وسرد المويزري القصة، حيث يلجأ المواطنون للنواب لتقديم العون لهم لان اهل البلد لم يستطيعوا الوصول الى مكاتب المسؤولين العسكرية ابوليهب. وأوضح انه تقدم في مايو من العام الماضي بمعاملات مرض الى



الرئيس جاسم الخرافي وصالح عاشور على بوابة المجلس في حوار مع عباس الشعبي (متين غوزال)

المزانيات في الجلسات المقرر عقدها الاسبوع الجاري والاسبوع المقبل، على ان تعقد الجلسة الختامية في التاسع والعشرين من الجاري. مؤكداً ضرورة اقرار الموانزات قبل فض اعمال دور الانعقاد. وفيما ان تم تقديم استنجاب جديد في الأيام المقبلة، اوضح الخرافي انه سيتم التعامل معه طبقاً لنصوص اللائحة الداخلية، وسيتم ادراجه على جدول اعمال اول جلسة عادية مقبلية. من جانب اخر اتخذ مكتب مجلس الامة أمس قراراً بمنع دخول عباس الشعبي إلى مبنى المجلس حيث تم ابلاغ حرس المجلس بالقرار. وعلق النائب مسلم البراك على ذلك بقوله: «يجب اخطار الشعبي بكتاب رسمي»

وصف رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي قيام البعض بتسريب تفاصيل الجلسات السرية بالعمل غير الأخلاقي وغير الأنثي، مؤكداً ان عدم الالتزام بسرية الجلسة يتعارض مع ايسط أجديات اللائحة الداخلية والدستور. وأضاف في تصريح الى الصحافيين انه كان حربياً بالنواب الالتزام بقرار الأغلبية التي رأت ان تتم مناقشة الاستنجاب الأخير في جلسة سرية، اما تسريب معلومات سرية من داخل الجلسة فهو يتعارض مع الدستور واللائحة، لافتاً الى ان «الإ الدستور» أصبح على المزاج فقط. وعن موعد فض دور الانعقاد الحالي قال الخرافي ان هذا من اختصاص صاحب السمو الأمير. موضحاً ان المجلس قرر حسم

الجلسار تقترح تعديل نظام الإجازة بقرار من ديوان الخدمة المدنية

قدمت النائبة سلوى الجسار اقتراحاً برغبة جاء في مقدمته: صدر المرسوم في شأن نظام الخدمة المدنية بتاريخ 4 ابريل 1979 متضمناً الاحكام التنظيمية المحددة لحقوق العاملين بالجهاز الاداري للدولة وعلى التفصيل الوارد به لتحقيق مزيد من المرونة في تحديد الحقوق والالتزامات الخاصة بالموظفين العموميين، الى جانب التنظيم المحدد لها في المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

وجاءت المادة 44 من المرسوم المشار اليه منضمة الإجازة الخاصة المرخص بها في حالات الوفاة، وفاة الزوج أو أحد اقاربه من الدرجة الاولى او الثانية إجازة مرتب كامل لمدة لا تزيد على أربعة أيام. وجاءت نشرات ديوان الخدمة المدنية ببيان المخاطبين بإحكامها ومحددة لمستحقي الإجازة بانهم: من الدرجة الاولى: الأم، الأب،



د. سلوى الجسار

العليم للخرافي: لم يتم الاستماع لأقواله

وجه وزير النفط الاسبق م.محمد العليم رسالة إلى رئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي بشأن لجنة تحقيق طوارئ 2007 والتي ينفي فيها الاستماع لأقواله وما لديه من وثائق وأدلة وبراهين وجاء في نص رسالة العليم: اتقدم لسعادتكم بكتابي هذا بعد ما اطلعنا بعض الصحف المحلية مؤخرا عن توجه لجنة التحقيق الخاصة بطوارئ 2007 والمشكلة من قبل مجلسكم الموقر بتوجيه اتهام لي فيما يخص هذا الموضوع ولما كان الهدف من هذه اللجنة هو البحث عن الحقيقة وتحري الحق فلا شك ان يكون من ايسط حقوق من يوجه له مثل هذا الاتهام هو دعوته وسماع اقواله والاطلاع على ما

لديه من وثائق وأدلة وبراهين وحيث ان هذا الامر لم يتم معي بناتنا من قبل اللجنة الموقرة ولم يتم دعوتي ولا سماع اقوالي فاني ارجو من سعادتكم ومن اللجنة الموقرة اعطائي الفرصة ودعوتي امام اللجنة والسماع لما لدي من اقوال والاطلاع على ما لدي من وثائق (والتي لا تتجاوز ثلاث وثائق ومدة استماع لأقوالي لا تتجاوز نصف ساعة) والذي اجزم انها ستغير الكثير في مجرى التحقيق وذلك لثقفتي التامة بموقفي واجراءاتي وانني واثق تماما من حرص رئيس بيت الأمة ومن اعضاء اللجنة المحترمين على تمكيني من هذا الطب المشروع لكل انسان قبل ان يكون مسؤولاً سابقاً.

بجمعية الرقعة التعاونية

إعلان تأهيل الشركات المتخصصة في مجال المقاولات (تصريح رقم: ف/ن/٦/٢٠١١/٤٠)

تعلم جمعية الرقعة التعاونية عن فتح باب التأهيل للشركات المتخصصة في مجال المقاولات لتنفيذ مشروع التوسعة الأمامية للسوق المركزي، فعلى الشركات الراغبة التقدم بالمستندات المذكورة أدناه في مظاريف مغلقة لدى إدارة الجمعية أثناء فترة الدوام الرسمي في مكتب السكرتارية خلال فترة عشرة أيام من تاريخ هذا الإعلان.

- ١- تقديم صورة من الرخصة التجارية للشركة وعقد التأسيس.
- ٢- أن لا يقل تصنيف الشركة عن الدرجة الرابعة لدى لجنة المناقصات المركزية.
- ٣- بيان الخبرة في المشاريع المماثلة.
- ٤- بيان بسابقة الأعمال والمشاريع الجاري تنفيذها .
- ٥- تقديم السيرة الذاتية للشركة شاملة الجهاز الفني.
- ٦- تقديم بيان للمعدات والأجهزة التابعة للشركة.

علما بأن آخر موعد لتقديم طلبات التأهيل هو يوم الأربعاء الموافق ٢٩/٦/٢٠١١ في إدارة الجمعية في أوقات الدوام الرسمي من الساعة ٨ صباحاً إلى ٣ مساءً.

للاستفسارات/ ٢٣٩٦٧٨٢٧

مجلس الإدارة